مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية
تصدر عن مركز دراسات الخليج
والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- المشاورات البريطانية - الكويتية الهندية في مسألة إصدار العملة الكويتية (١٩٥٦م - ١٩٦١م) في ضوء الوثائق البريطانية
أ.د. موسى غضبان

- وثيقة وصية خيرية لعبد العزيز الدعيج مؤسس سبيل ابن دعيج لسقي الماء في الكويت
د. خالد يوسف الشطي

- وقفة مع مُسَوَّدة مجلس ١٩٢١م
أ. خالد طعمة الشمري

العـــــدد (١١)

مارس ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

وثائق تاريخية

دورية ربع سنوية تصدر
عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت

- المشاورات البريطانية - الكويتية الهندية في مسألة إصدار العملة الكويتية (١٩٥٦م - ١٩٦١م) في ضوء الوثائق البريطانية

أ.د. موسى غضبان

- وثيقة وصية خيرية لعبد العزيز الدعيج مؤسس سبيل ابن دعيج لسقي الماء في الكويت

د. خالد يوسف الشطي

- وقفة مع مُسَوَّدة مجلس ١٩٢١م

أ. خالد طعمة الشمري

العدد (١١)

مارس ٢٠٢٣م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
أمين عام الجامعة بالإنابة

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

تأسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** في جامعة الكويت في عام ١٩٩٤، كمركز بحثي يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار سلسلة «**وثائق تاريخية**»، وهي دورية تُعنى بنشر الوثائق التاريخية التي تتعلق بتاريخ دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، ويقوم نخبة من الخبراء والمختصين بالتعليق على هذه الوثائق من ناحية محتواها والظروف التاريخية التي صاحبت إصدارها. وتهدف هذه الدورية إلى تزويد الباحثين والمهتمين بمراجع تاريخية من خلال الاستفادة من أرشيف المركز الذي يحتوي على العديد من الوثائق التاريخية النادرة.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)

الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

تمهيد:

يعرض هذا العدد الجديد من سلسلة إصدارات (وثائق تاريخية) لثلاث قضايا مهمّة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدولة الكويت، ويسلط الضوء على مجموعة من التطورات النوعية التي تمس جوانبَ متنوّعةً من مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية للدولة. تتناول الوثيقة الأولى في هذا العدد قضية المشاورات الثلاثية (البريطانية ـ الكويتية ـ الهندية) بشأن إصدار العملة الرسمية لدولة الكويت، وذلك خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١م وَفْق ما أوردَتْها الوثائق البريطانية ذاتُ الصلة. وتركز الوثيقة الثانية على مضمون الوصية الخيرية لعبد العزيز الدعيج مؤسس سبيل ابن دعيج لسقي الماء في الكويت، نموذجًا للعطاء الإنساني الاجتماعي في البلاد. أما ثالثةُ الوثائق التاريخية في هذا العدد، فتستعرض على نحو تفصيلي مضمونَ مُسَوَّدة مجلس عام ١٩٢١ باعتباره تطوّرًا نوعيًّا في تاريخ الديمقراطية الكويتية، كما تتناول السياق العام لهذه المُسَوَّدة والتعديلات التي لحقت بها حتى خرجت في شكلها النهائي، وتقدم الوثيقة قراءةً تحليلية لمُسَوَّدة مجلس ١٩٢١م من منظور تاريخي.

القائم بأعمال مدير المركز
أ. د. يعقوب يوسف الكندري

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

ـ المشاورات البريطانية ـ الكويتية الهندية في مسألة إصدار العملة الكويتية (١٩٥٦م ـ ١٩٦١م) في ضوء الوثائق البريطانية ١٣
أ.د. موسى غضبان

ـ وثيقة وصية خيرية لعبد العزيز الدعيج مؤسس سبيل ابن دعيج لسقي الماء في الكويت ٢٧
د. خالد يوسف الشطي

ـ وقفة مع مُسَوَّدة مجلس ١٩٢١م ٤٧
أ. خالد طعمة الشمري

المشاورات البريطانية ـ الكويتية الهندية في مسألة إصدار العملة الكويتية (١٩٥٦م ـ ١٩٦١م) في ضوء الوثائق البريطانية

أ.د. موسى غضبان
كلية التربية الأساسية ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

منذ أن ظهرت الكويت على مسرح الأحداث، وفي هذا الموقع الجغرافي المتميز على رأس الخليج العربي، كيانًا مستقلًّا ومستقرًا، أدى ذلك مع مرور الوقت إلى انفتاحها تجاريًّا مع الدول المحيطة بها من ناحية، ومع دول أخرى بعيدة عنها نسبيًّا، في شرق آسيا وشرق أفريقيا وغيرها، وتميزت بازدهار تجارتها الخارجية، وأصبحت سفنها تمخر عباب البحار محملة بأفضل البضائع، وأصبح التاجر الكويتي محل ثقة وتقدير من الجميع؛ نظرًا لحسن التعامل مع الآخرين، وتشجيع النظام السياسي في الكويت على تطوير هذا النشاط المهم، وأصبحت مواسم الغوص والسفر، كما تشير إليها أدبيات التراث الكويتي، أساسَ العملية الاقتصادية برمتها، بل وأساس الدخل للجميع.

وفي عام ١٧٧٦م أصبحت الكويت وسيطًا تجاريًّا مهمًّا لربط تجارة الشرق بالغرب عن طريق حلب الصحراوي، وهو الطريق التجاري الذي يربط مناطق

الشام وتجارة البحر المتوسط بالهند، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير الصراع العثماني الفارسي في المنطقة، وبخاصة شمال الخليج العربي؛ ففي ذلك العام سقطت البصرة بيد الفرس، لتصبح الكويت محطة مهمة تستقبل البضائع القادمة من الهند، والمتجهة إلى بلدان الشرق الأوسط ودول أوروبا، حيث تُشْحَنُ بواسطة القوافل، هذا أولًا. أما الأمر الثاني، فإن الحكومة البريطانية نَقَلَتْ وكالتها التجارية من البصرة إلى الكويت؛ الأمر الذي أكسب الكويت سمعة وثقة؛ نظرًا لتعامل بريطانيا معها تجاريًّا، وقد أفضى ذلك في نهاية الأمر إلى ظهور الميناء الكويتي ميناءً مهمًّا على رأس الخليج العربي. ولأن شركة الهند الشرقية هي الجهة الممثلة للسياسة البريطانية في الخليج؛ استمرت في تفريغ بضائعها في الكويت بدلًا من البصرة، وكانت تلك هي نقطة انطلاق العلاقة بين الكويت وبريطانيا، والتي استمرت فيما بعد، وانتهت بتوقيع اتفاقية الحماية بين الطرفين عام ١٨٩٩م. وكان من نتائج هذا الوضع المستجد في الكويت أنها حلت مشكلة تصريف البضائع القادمة، سواء من الهند أو أوروبا والعكس. وفي مراحلَ لاحقة، استطاعت الدولة العثمانية استعادة البصرة من السيطرة الفارسية، ثم ما لبث أن استمر الصراع بين الطرفين، فضلًا عن المشاكل التي كانت تحدث بين بريطانيا والدولة العثمانية، كما حدث عام ١٧٩٣م؛ إذ انتقلت الوكالة التجارية البريطانية إلى الكويت مرة أخرى، كذلك ما حدث عام ١٨٢١م عندما أعادت بريطانيا أيضًا نقل وكالاتها التجارية من البصرة إلى الكويت؛ بسبب نشوب بعض الخلافات بين الطرفين العثماني والبريطاني. وهكذا؛ فإن تكرار تحول الكويت إلى مقر بديل للوكالات التجارية البريطانية جعل منها مركزًا تجاريًّا مهمًّا، يتّصف بالثقة، ويمكن الاعتماد عليه. وكانت محصلة كل ذلك أن الكويت استطاعت أن تُثْبت للجميع أنها كيانٌ مستقرٌّ سياسيًّا واقتصاديًّا، بعيدٌ عن الهيمنة والتبعية للدولة العثمانية وغيرها، متّسمٌ بالاستقلال التّامّ والمستمرّ طوال مراحل تاريخه، وهو ما دلّت عليه الأحداثُ التاريخية.

وكما هو معروف؛ فإن العمل التجاري يحتاج إلى عملة لتنظيم المعاملات التجارية التي تتم، سواء بين الدول أو بين الأفراد؛ ولهذا وبعجالة فقد استخدمت الكويت العديد من العملات، وعلى مر العصور، كالليرة العثمانية والجنيه الإنجليزي والذهب وغيرها، ويعود السبب في تعدد هذه العملات إلى أن الكويت، وكما أشرنا، وسيطٌ تجاريٌّ دَوْليٌّ، حتى استقر الرأي أخيرًا على استخدام الروبية الهندية الّتي أصبحت هي العملةَ الأساسيّةَ الوحيدة في الكويت، حتى صدور عملتها الرسمية أوائل ستينيّات القرن العشرين.

وهكذا؛ فقد أدى اختيار بريطانيا للهند كنقطة ارتباط سياسي وتجاريّ، وقوة العلاقات الكويتية – البريطانية، فضلًا عن عمق العلاقات التجارية ومكانتها ما بين الكويت والهند إلى أن تفرض الروبية الهندية وجودَها كعملة مفضلة لدى التجار في الكويت، بل ولدى الحكومة الكويتية، وأن تستخدم ولفترة طويلة في الكويت. لكنْ وبسبب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها؛ فقد بدأت التفكير في إصدار عملة وطنية، وهذا – لا شك – مظهر من مظاهر الاستقلال والسيادة في جوانبها السياسية والاقتصادية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنها ليست المرة الأولى التي حاول فيها حكام الكويت إصدار عملة وطنية، فقد سبق الشيخ عبد الله السالم الصباح العديد منهم في ذلك.

المشاورات البريطانية ـ الكويتية لإصدار العملة الكويتية:

بدءًا من عام ١٩٥٠م؛ فإن الشيخ عبد الله السالم الصباح فكَّر في إصدار عملة خاصة بالكويت، إلا أن الشيخ قرر عدم التسرع في هذا الأمر؛ وذلك بسبب عدم توافر الإمكانيات الخاصة بإنشاء نقْد مستقل، رغم أن الكويت قد خطت خطوات واسعة في فترة الخمسينيّات من القرن العشرين على طريق التطور والازدهار في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مدعومةً

بذلك الارتفاع الكبير في مستويات الدخل من النفط، وتطورت معه الأنشطةُ الاقتصادية، وتوسعت العلاقات التجارية. والواقع؛ فإنّ موضوع إصدار نقد مستقل في الكويت قد أُثير عام ١٩٥٣م؛ إذ دُرِسَ هذا الموضوع بواسطة الإدارة المالية، وَوُضِعَتْ بعض الاقتراحات والتصوّرات حول هذا الموضوع، ورُفِعَتْ إلى الشيخ عبد الله السالم لإبداء وجهة نظره فيها.

ونظرًا لحداثة المجتمع الكويتي آنذاك، وعدم وجود الرغبة في التغيير؛ فإن الحاكم لم يجدْ سببًا يجعله يصدر أمرًا بتغيير العملة، ثُمّ إنّ العملة السائدة آنذاك - وهي الروبية الهندية - كانت تؤدي الغرض؛ نظرًا لبساطة التعامل. وبدءًا من ١٩٥٦م؛ فإن الأمور قد تبدّلت، وذلك لتغيير الأوضاع المالية في الكويت بدرجة كبيرة؛ وهو الأمر الذي جعل إصدار عملة جديدة خاصة بالكويت أمرًا ضروريًّا، بل إن الفكرة لاقت استحسانًا عند الرأي العام في الكويت، فليس من المعقول أنْ تُتَداوَلَ العملةُ الهندية في بلد أصبحت دُخولُه البترولية كبيرةً جدًّا. ويمكن تلخيص دواعي استصدار عملة مستقلة في أن تلك المرحلة شهدت ازديادَ الدخول البترولية في الكويت وبخاصة في الفترة من ١٩٥٣م-١٩٥٦م، حتى أصبحت الكويت في ذلك الوقت واحدةً من أغنى دول الشرق الأوسط، وأصبح لها تعاملُها المالي والتجاري مع الكثير من دول العالم.

ونتيجةً للأسباب السّالفِ ذكرُها؛ فإن الشيخ أمر الإدارة المالية بأن تقدم له المقترحات المبدَئِيّة حول موضوع إصدار العملة، وكذلك تحديد تاريخ مناسب من أجل تحقيق هذا الغرض. ويبدو أن التاريخ الذي اقتُرِح على الشيخ هو أول أبريل ١٩٥٧م، وهو تاريخ إصدار حكومة الهند قرارًا بتحويل الروبية إلى النظام العشري. ولأنّ البنك الوطني كان هو البنك الكويتي الوحيد آنذاك؛ فإن المهمة أُسندت إليه لسك عملة جديدة. ويبدو أن الإدارة المالية، وبعد مشاورتها مع بنك الكويت الوطني وبعض الخبراء الآخرين، قد أعدّت مقترحات وتوصيات مفصلة، عُرِضَتْ على الشيخ لإصدار الأمر الخاصّ بذلك.

والواقع أن قرارًا أصدره البنك المركزي الهندي في ٨/ ٤/ ١٩٥٦م أدى إلى ازدياد الشكوك في نفس الشيخ من ناحية استمرار العملة الهندية في الخليج العربي. ويقضي هذا القرار الَّذي نُشر في الجريدة الرسمية للهند بأن كافة التحويلات المالية وأوراق البنكنوت سوف ينتهي العمل بها بَعْدَ مُضيّ ستة أشهر على نشر هذا القرار، وسوف يُنَفَّذُ ذلك بواسطة إدارة البنك الوطني الهندي وخزانة الحكومة وفروع البنك الوطني وبنك حيدر أباد وبنك ميسور، وكلهم يمثلون البنك الوطني الهندي. ويشير القرار إلى أن هذه الأوراق المالية قد توقف إصدارها منذ عام ١٩٥٠م، وسُحِبَ أغلبها، وأن ما يُتَداوَلُ حاليًّا هو كمية قليلة جدًّا. وأشار القرار إلى أنه «يجب أن يحل محل هذه الأوراق القديمة أوراق جديدة (وأَرْفَقَ القرار نموذجًا لها) تحت اسم (Asoka pillar)، ومن ثَمَّ فإن كافة الأوراق المالية القديمة سوف تنتهي، وسوف يستمر البنك الوطني وفروعُه في تغييرها حتى تاريخ نفاذ هذا القرار. وحدَّد القرار أيضًا تاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٦م لوقف التعامل بكل أوراق الروبية الهندية الملكية، سواء في الهند أو في الخليج العربي. واضحٌ هنا أن حكومة الهند استبدلت بعملتها القديمة أوراقًا جديدة، وها هي ذي تُصدر قرارًا بسحبها من الخليج العربي ليحل محلَّها النقد الجديد؛ ولهذا فإنه ليس من المستبعد أن تسحب كامل عملتها من دول الخليج – كما أشرنا – ممّا حدا بالشيخ إلى أن يسارع في مسألة إصدار عملة مستقلة لبلاده.

أما بالنسبة لبريطانيا، فإنها وجدت في هذه الفرصة من طرف الشيخ شيئًا يمس مصالحها، وعلى هذا الأساس فإنها راقبت بحذر اقتراحًا قدَّمه (ميدليكوت) (Medlycott) إلى المستر (Loobe) أحد مسْؤُولي الخزانة البريطانية، وكان (ميدليكوت) قد تَحدَّث إلى الشيخ وكبار التجار بخصوص النقد الكويتي الوطني، وأنه يجب بَحْثُ هذا الموضوع مع الخزانة البريطانية وبنك لندن. ورأت

بريطانيا أن هناك ميزةً واحدة، وهي أنها لن تشارك في جهود إصدار العملة الجديدة، وأن ذلك سيُبْحَث ما بين حكومة الهند والشيخ، لكن الهند وجدت أن في الموضوع صعوبةً أيضًا، ويبدو أن بريطانيا لم تؤيّد الهنود في ترددهم حول فكرة العملة الكويتية المستقلة؛ ولهذا فإنها لم تقدِّمْ إليهم التشجيع. ولقد كشف المقيم السياسي ذلك عندما قال: «إنه ليس من مصلحتنا أن يتم ذلك». ولقد حاولت آنذاك أن تستفيد من بعض التغيرات التي أجراها نهرو في بلاده، وبخاصة أنه ضم سكرتارية الحكومة الهندية إلى وزارة المالية، وعندما سألت بريطانيا نهرو عن رأيه في رغبة الشيخ في سك عملة خاصة بالكويت، أوضح أنه لن يعدّ الأمر مفاجئًا؛ وهذا يعني عدمَ معارضة الهند فيما تودّ الكويت تنفيذَه، وأن نهرو لن يعارض إذا ما تمسك الشيخ بذلك. وكانت كمية العملة المتداولة في الكويت ما بين ١٠ – ١٥ مليون روبية، بحَسَب ما أورده (بيل bell) أحد الخبراء في حكومة الهند في خطابه الموجَّه إلى المقيم السياسي في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٦م. ويورد بيل في هذا الخطاب أن هذه الكمية التي أُعيدت إلى الهند قد يُطْلَبُ إلى الهنود تحويلُها إلى جنيهات إسترلينية؛ مما سينتج عنه بعض الخسائر بالنسبة للهنود، ولا سيما أنهم بصدد تنفيذ خطتهم الخمسية الثانية آنذاك. ويبدو أن بريطانيا لم تُبْدِ رأيَها في ذلك، وفضّلت الانتظار حتى يطلب الكويتيون إليها رسميًّا المشورة بهذا الصدد. وأشار المعتمد البريطاني إلى أنه إذا ما تم ذلك، فإنه يجب على المستر ويت (Waight) أحد الخبراء في حكومة الهند أن ينقل الأمر إلى الرئيس نهرو أولًا، وإحاطته بما سوف ينجم عن عملية سك عملة كويتية مستقلة، «وأنه من وجهة نظرنا هو أن نستمر في الانتظار لما سوف تسفر عنه الأحداث». ويبدو أن بريطانيا كانت تريد أن تُقْحم الهند في هذا الأمر، فموضوعُ العملة الكويتية سوف يؤدّي إلى خسائر في الاقتصاد الهندي؛ الأمر الذي سيجعل الهنود في النهاية يعارضون مسألةَ إصدار العملة الكويتية المستقلة. ومن وجهة النظر البريطانية؛ فإن ذلك

سيؤدي أخيرًا إلى إيقاف المشروع، وإلغاء فكرة إصدار العملة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزعيم الهندي نهرو أعرب عن استيائه لقرار الشيخ فصْل العملة قائلًا: «إنّنا لم نشجِّع على إصدار عملة كويتية، لكن الطلب جاء من حاكم الكويت، وذلك بعد مباحثاته مع البريطانيين الّذين عبّروا عن عدم موافقتهم؛ لعدم اتخاذه إجراءً معينًا لإيقاف إصدار العملة الكويتية الجديدة».

وقد عبّرت بريطانيا عن ذلك في أكثر من مناسبة: «إنّنا لا نشجِّع الاتّجاه لإصدار عملة كويتية حتى يتَّضح الموقف». ورأت بريطانيا أنها مستعدة لتقديم نصائحها للحاكم بهذا الشأن في بيان الأمور الواجبِ اتِّباعُها في مثل هذه الحالات. وأبدت بريطانيا استعدادَها لتقديم مشروع البنك الوطني، وكذلك المُسَوَّدات الخاصة به، وأيضًا إلى الإدارة المالية إذا رغب الحاكم في ذلك، وهي مناورات من أجل أن يكون تنفيذ مشروع إصدار العملة تحت نظر الحكومة البريطانية، ولا سيّما أن الشيخ قد أعلن أنه سوف تُناط مَهمّةُ إصدار النقد ببنك الكويت الوطني. ولم تَثْنِ تلك المحاولاتُ الشيخَ عن تحقيق ذلك المشروع؛ فأصدر في عام ١٩٦٠م المرسومَ رقْم ٤١ الخاصَّ بإنشاء مجلس للنقد.

مجلس النقد الكويتي:

تشكل مجلس النقد من وزير المالية رئيسًا، وستة أعضاء فخريين، وانتُدِب لهذا المجلس عددٌ من الخبراء الأجانب، ومدة العضوية في هذا المجلس ثلاث سنوات، واختصاص هذا المجلس هو إصدار أوراق النقد والمسكوكات، وكذلك طباعة أوراق النقد، وإعادة إصدار المسكوكات وحفظها، وحفظ المخزون من الذهب وأوراق النقد. وأصدر المجلس قرارًا بهذا الاختصاص، وأن مسألة إصدار أوراق النقد والمسكوكات في الكويت ستتم مقابل الدفع المقدم بالإسترليني في لندن بمعدل دينار واحد للجنيه الإسترليني، على أن يحصل

على عمولة تحويل بمعدل ¼٪، وبحد أدنى يمكن قَبوله هو ٢٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني؛ أي: إنّ قيمة الدينار الكويتي عند إصداره أول مرة كانت تساوي جنيهًا إسترلينيًّا، وذلك بسبب ارتباط الكويت، سواء من ناحية الحصول على دخول من شركة نفط الكويت أو من ناحية الاستثمارات التي تُنفِّذُها الكويت في لندن؛ مما جعلها تقع ضمن منطقة الإسترليني. ولقد أسس المجلس صندوقًا للنقد الاحتياطي يُمَوِّلُهُ تمويلًا يكفل تعويضَ قيمة النقد عن الاستبدال، وكذلك أسس المجلس حسابًا لصندوق النقد يسجل فيه دخل المجلس غير الناتج عن إصدار أوراق النقد والمسكوكات، وكذلك تسجل عليه جميع النفقات، وغالبًا ما يتم التحقق والتأكد من أن قيمة موجودات صندوق النقد الاحتياطي لا تقل عن قيمة النقد المتداول.

أما الحالات التي يصدر فيها المجلس الأوراق المالية أو المسكوكات، فهي أوراق نقد ومسكوكات كويتية أخرى تكون لها القيمةُ نَفْسُها، وكذلك عملة إسترلينية، أو غير ذلك من العملات الموجودة في صندوق النقد الاحتياطي. هذا إضافةً إلى روبيات هندية، سواء كانت أوراق نقد أو مسكوكات، إذ إنّها تُعَدّ عملة قانونية في الكويت. كما كانت تتكوّن موجودات صندوق النقد من المسكوكات والسبائك الذهبية التي لا تقل عن ٥٠٪ من قيمة النقد المتداول، وكذلك كمبيالات تجارية من الدرجة الأولى بالعملة الإسترلينية، أو أي عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب كالإسترليني وغيره، وكذلك أذونات من أي خزينة أجنبية بالعملة الإسترلينية، وأيضًا سندات قروض صادرة أو مكفولة من قِبَل حكومات أجنبية بالعملة الإسترلينية أو غيرها ممّا يكون قابلًا للتحويل إلى ذهب أو يمكن صرفه في السوق الحرة دون قيود. ومن موجودات الصندوق أيضًا الروبيات الهندية بشرط ألا تزيد المدة التي تحتفظ بها على سبعة أسابيع. ولقد حدد المرسوم ٤١ لسنة ١٩٦٠م بموجب المادة ١٤ منه العلاقةَ ما بين

الصندوق وإدارة المالية، بحيث تقدِّم المالية للصندوق سلفيات لتغطية المصروفات الأولية التي تُنْفَق في إعداد أوراق النقد بالمسكوكات، وقد حددت وحدة النقد الكويتي عام ١٩٦٠م بالدينار الكويتي، وينقسم إلى ألف فَلْس بموجب المرسوم رقْم ٥٤ لسنة ١٩٦٠م، وأصدر المجلس أوراقَ النقد كالآتي:

عشرة دنانير ـ خمسة دنانير ـ دينار واحد ـ نصف دينار ـ ربع دينار.

أما المسكوكات التي أصدرها، فهي:

مئة فَلْس ـ خمسين فَلْسًا ـ عشرين فَلْسًا ـ خمسة فلوس.

وللمجلس حق الرقابة على العملة، وبخاصة فيما يختص بصلاحيتها للتعامل، إذ إنّ كل قطعة مسكوكة تكون عملة قانونية بكامل قيمتها الاسمية، وكل مسكوك إذا ما أصابه التلف، فإنّ للمجلس الحقَّ في اتِّخاذ اللازم لإلغائه وسَحْبه أو إعدامه.

وقد انضمت الكويت إلى صندوق النقد الدَّوْلي مع بدايات الاستقلال؛ وذلك للخدمات التي يقدمها هذا الصندوق نتيجة الخبرات الموجودة فيه، إضافةً إلى متابعة تطورات الأسواق العالمية، وتقديم كافة الاستشارات لأعضائه. وقد أدى الانضمام لهذا الصندوق إلى تثبيت السعر الرسمي للدينار الكويتي بما يعادل الذهب أو الدولار؛ من أجل أن يكسب الثقة والاستمرار والاستقرار في الأسواق العالمية. وقد اقترحت الكويت أن يعادل الدينار الكويتي ٢٨ ,٤٨٨ ,٢ جرامًا من الذهب الخالص.

وأخيرًا ومن أجل إنهاء مسألة العملة الهندية؛ فإن وفدًا كويتيًّا رسميًّا سافر إلى الهند في ٤/ ٣/ ١٩٦١م، وضم الوفد ثلاثة أشخاص برئاسة المعاون المالي في دائرة المالية والاقتصاد، إضافةً إلى عضوين آخرين من إدارة المالية هما (تيرز ومكريجور)، حيث أجرى الوفد مباحثات مع السلطات الهندية المختصة

حـول عمليـة اسـتبدال العملـة الهنديـة المتداولـة في الكويـت، وأيضًـا بحَـث الوفـد ترتيبـات وبرنامـج إعـادة أوراق النقـد والمسـكوكات الهنديـة إلى بنـك الاحتياطـي الهنـدي (Reserve Bank of India) بعـد إصـدار العملـة الكويتيـة الجديـدة، واسـتمرت هـذه المباحثـات أسـبوعين، وبعدهـا عـاد الوفـد إلى الكويـت، بعـد أن أتـمّ الإجـراءات بخصـوص إلغـاء العملـة الهنديـة، وإحـلال العملـة الكويتيـة بـدلًا منهـا في ١/ ٤/ ١٩٦١م.

وتجدر الإشـارة هنـا إلى أن بعـض الكويتيـين اسـتمروا في التعامـل بالروبيـة الهنديـة رغـم صـدور العملـة الكويتيـة الجديـدة، وبخاصـة بعـض التجـار في تمويـل بعـض الصفقـات التجاريـة، إضافـةً إلى أن بعضهـم اضطُـرَّ إلى الدفـع بالروبيـة نتيجـةَ اتفـاق سـابق عـلى ظهـور العملـة الكويتيـة، إلا أن هـذا التشـابك لم يـدم طويـلًا فلـم يكـد عـام ١٩٦٢ م يبـدأ إلا وكانـت العملـة الكويتيـة هـي العملـة السـائدة والمسـتخدمة في الكويـت.

خاتمة:

بعد هذا العرض المختصر لموضوع المشاورات البريطانية – الكويتية – الهندية في مسألة إصدار العملة الكويتية؛ فإنه أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج، أعرض لها على النحو الآتي:

١ـ قدم هذا التحليل لمحة عن العلاقات الكويتية البريطانية من ناحية، وعلاقة الكويت مع حكومة الهند فيما يخص موضوع إصدار العملة، وفي فترة محددة.

٢ـ واضح هنا حرص الشيخ عبد الله السالم الصباح (رحمه الله) على تأكيد استقلال بلاده في الجوانب كافة، وبخاصة فيما يتعلق بالعملة المستقلة؛ لأنها مظهر أساسي من مظاهر السيادة، ولا سيما على المقدرات الاقتصادية للإمارة.

٣ـ تمت هذه المشاورات بين الكويت وبريطانيا والهند رغم وجود اتفاقية الحماية البريطانية ـ الكويتية التي وقَّعها جد الشيخ عبد الله السالم الصباح الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٩٩م مع بريطانيا، وهو في كل ذلك يتصرف باستقلال تام، رغم وجود هذه الاتفاقية حتى إنهائها عام ١٩٦١م، وإعلان استقلال الكويت.

٤ـ يتضح من هذا التحليل أن بريطانيا رغم علاقتها المتميزة مع دول المنطقة عامة والكويت خاصة، فإنّها لا تجامل أيًّا مَنْ كان في المحافظة على مصالحها الخاصة، وتقديم المشورة بما يتفق وهذا الأمر، وهو ما لمسناه من خلال اطِّلاعنا على الوثائق البريطانية، والتي أشارت إلى ذلك.

INDIAN CURRENCY IN KUWAIT

1. In 1953 the question of a new currency for Kuwait was examined by the Finance Department and proposals were submitted to His Highness, the Ruler, for consideration. At that time public opinion did not appear to be in favour of a change and accordingly His Highness desired that the matter be left in abeyance for the present.

2. In the three years that have since elapsed, the financial situation in Kuwait has greatly changed and it is now believed that a currency, independent of the Indian rupee, would be favoured by the public of Kuwait; and there are many reasons which now make such a change very desirable both in the interests of the State and of the public. The more important of these reasons are:-

(1) Since 1953, the income of the State has increased enormously and Kuwait is now one of the most wealthy countries in the Middle East with very large financial reserves with which to support a currency of its own.

(2) Owing to development work and the general prosperity resulting from increased wages and salaries there is a very considerable growth in circulation of money within the State and it becomes increasingly inconvenient to be dependent on an outside currency. At times, there is a shortage of notes in circulation and to meet the needs of the people, it is necessary to arrange for their import from India. At other times there is a surplus of Indian currency notes in Kuwait and it is necessary to arrange for their repatriation to India. On occasions, the Reserve Bank of India imposes delay over paying the sterling value of such repatriated notes. All these transactions cause expense to the State and an inconvenience to the Banks of Kuwait.

(3) The repatriation to India of worn out notes involves a further source of expense and inconvenience to the State. Approximately Rs.160,000 have been spent during 1954 and 1955.

(4) The recent decision of the Government of India to decimalise the subsidiary denominations of the Indian Rupee with effect from 1st April, 1957. This change has of course been made in the interests of India itself; but it does not follow that the changed coinage will be appreciated by the public of Kuwait and this matter provides a further justification for a local currency which cannot be altered by decisions in which the State has no voice.

(5) Finally, there is always the possibility that the Government of India for reasons of its own may decide at some further date to withdraw Indian currency from the Gulf States. It is obviously preferable to anticipate such a possibility rather than to be suddenly confronted by it.

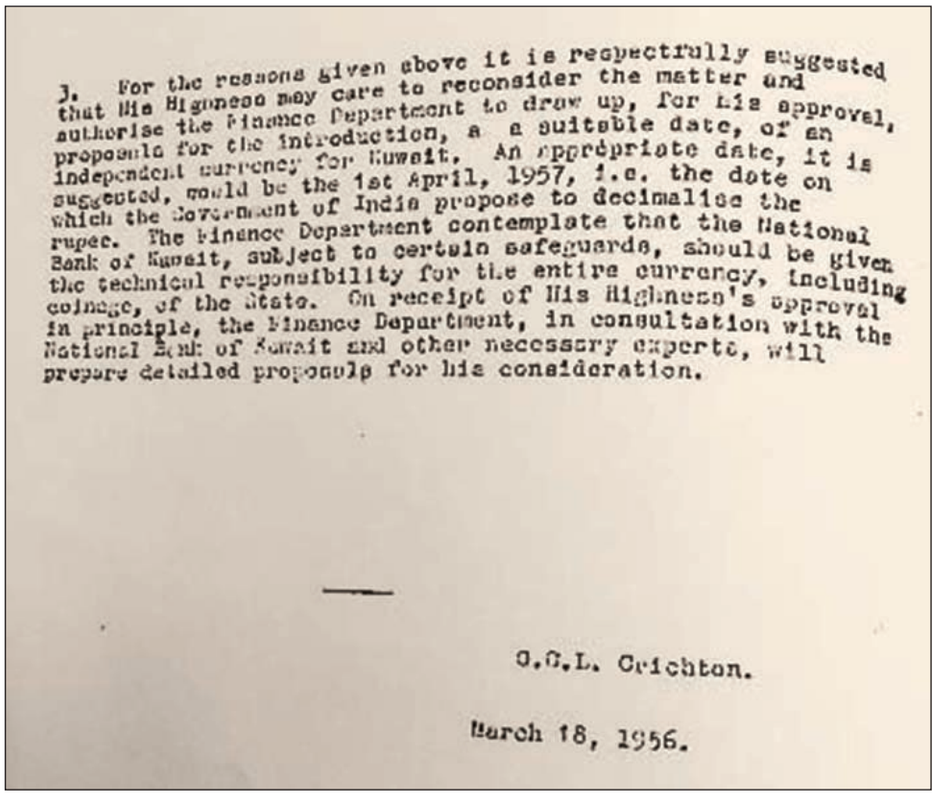

3. For the reasons given above it is respectfully suggested that His Highness may care to reconsider the matter and authorise the Finance Department to draw up, for his approval, proposals for the introduction, a a suitable date, of an independent currency for Kuwait. An appropriate date, it is suggested, would be the 1st April, 1957, i.e. the date on which the Government of India propose to decimalise the rupee. The Finance Department contemplate that the National Bank of Kuwait, subject to certain safeguards, should be given the technical responsibility for the entire currency, including coinage, of the State. On receipt of His Highness's approval in principle, the Finance Department, in consultation with the National Bank of Kuwait and other necessary experts, will prepare detailed proposals for his consideration.

O.G.L. Crichton.

March 18, 1956.

IM

With the compliments of Mr. D.W.G. Wass P.W. 3

Treasury Chambers,
Great George Street,
LONDON, S.W.1.

OF 89/204/01

EA 1113/1

2o January, 1956

Dear Hallows,

30K Nov.?

Kuwait Currency

I expect you have seen copies of Bell's letter of 17th October and Burrows' letter of 13th November about the question, discussed in Foreign Office despatch No. 140 to Bahrain of 10th September, of a separate currency for Kuwait.

EA 1113/10

2. You will notice that the advice offered by Kuwait differs rather from that offered by Bahrain. Bell appears to agree with our view that we should do nothing either to encourage or discourage the proposal until support for it materialises. If however it were to find favour, he considers that we might find it difficult successfully to oppose it, and he argues that we should be ready to advise the Ruler and the Finance Department how to set about the introduction of a new currency once it becomes clear that they will want one. Burrows, however, goes farther. He suggests not only that we should draw up a scheme for the reorganisation of the National Bank of Kuwait and suggests draft statutes under which it could operate, but also that copies of these drafts should be sent to the National Bank and to the Finance Department.

/3.

R. I. Hallows, Esq.,
Bank of England,
Threadneedle Street,
LONDON, E.C.2.

وثيقة وصية خيرية لعبد العزيز الدعيج مؤسس سبيل ابن دعيج لسقي الماء في الكويت

د. خالد يوسف الشطي
رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني «فنار» ـ دولة الكويت

مقدمة:

لا تزال الوثائق الكويتية التي يُطَّلَعُ عليها بين حين وآخر تؤكد حبَّ أبناء الكويت للعمل الخيري والإنساني ورغبتَهم الصادقة في تقديم الخدمات لمجتمعهم، في شعور نبيل بمسؤوليتهم الاجتماعية تجاه وطنهم، عبر تاريخ الكويت الممتد لأربعة قرون من الزمان.

وهذه الوثيقة التي بين أيدينا هي لوصية بوقف خيري تبرع به المحسن عبد العزيز محمد الدعيج في عام ١٩١٩م، وهو عبارة عن تسعة بيوت وثلاث دكاكين، أوصى بوقف رَيْعِها لتسبيل المياه في الكويت، امتدادًا لعمل خيري في سقاية الماء داخل الكويت، ابتدأه في عام١٨٥٢ م، حينما وضع جرّة صغيرة عند باب المنزل لسقاية المارّة[1]، وذلك بجهود تطوعية في سقاية الماء للمحتاجين، ثم تطور الأمر بوضع فخّارين ماءً عند باب منزله عام ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦م، ثم حفر حفرة كبيرة أمام منزله، لسقاية الماء واشترى آبار في الشامية، وعدد من الإبل لنقلها إلى الحفرة الكبيرة أمام منزله، وفي عام ١٩١٩م أوصى بوقف خيري بعدة بيوت يتم صرف

(١) وثيقة لدى عائلة الدعيج بعنوان (قصة عطاء .. سبيل ابن دعيج)، زودني بها مشكورًا الدكتور المهندس جمال الدعيج.

ريعها على تسبيل المياه، تم تنفيذها بعد وفاته عام ١٩٣٦م، ولا يزال الوقف الخيري الذي تبرع به عام ١٩١٩م مستمرًّا إلى يومنا هذا بإدارة الأمانة العامة للأوقاف التي تُنفِّذ من رَيْعِ هذا الوقف مشاريع تسبيل مياه متنوعة داخل الكويت وخارجها، سائلين المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل الإنساني في ميزان حسناته صدقةً جاريةً يجري أجْرُها له إلى ما شاء الله، وداعين المولى عز وجل أن ييسر للجميع أعمالَ خيرٍ وأوقافًا خيريةً في كل مجالات النفع للمجتمع، مساهمين في نهضته وتنميته وتطويره، وممتدًّا إلى دول العالم، إذ إن الكويت بلدٌ عالميٌّ للعمل الإنساني.

الكويت وندرة المياه قديمًا:

عانت الكويت قديمًا قلّةَ المياه العذبة[٢]، إذ كانت تفتقد مياه الأمطار بين فترة وأخرى، ولا يوجد فيها آبارٌ عذبة إلا ما ندر؛ مما سبّب معاناة شديدة لأبناء الكويت عبر تاريخها، حتى منَّ الله سبحانه وتعالى عليها بظهور محطات تحلية المياه في منتصف القرن العشرين؛ لتنتهيَ أزمة الحصول على المياه العذبة في الكويت. ورغم المعاناة الشديدة لندرة المياه قديمًا؛ فإنّ أبناء الكويت الأخيار بذلوا كل جهودهم لتوفيرها من خلال وسائلَ عدة؛ كحفر الآبار والبِرَك ونقْل المياه العذبة من شط العرب عبر السفن الخشبية وشراء الماء وتسبيله وتوزيعه بالمجان والتبرع بالأوقاف والأثلاث والوصايا الخيرية لتسبيل المياه. وكان ما يدعوهم لذلك هو رغبتهم في الحصول على الأجر والثواب في سقاية الماء؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أفضل الصدقة سقي الماء)[٣]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (في كل ذات كبد رطبة أجر)[٤].

(٢) سقيا الماء وجهود أبناء الكويت التطوعية قديمًا وحديثًا، د. خالد يوسف الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني - فنار - ٢٠١٩م، ط١.
(٣) رواه أحمد والنسائي وابن أبي شيبة.
(٤) رواه البخاري ومسلم.

طرائق حصول أبناء الكويت قديمًا على الماء:

كان حصول أبناء الكويت على الماء قديمًا عبر عدة طرائق؛ منها:

١. تجميع مياه الأمطار:

رغم قلة نزول الأمطار في الكويت قديمًا، فإنّ أبناء الكويت حرصوا على جمع مياه الأمطار التي تسقط على سطوح منازلهم وساحات بيوتهم، إذ تُغْسَلُ السطوح في فصل الشتاء، وتُحْفَرُ بِركٌ في وسَط فناء المنزل؛ لتُجْمَعَ مياه الأمطار في تلك البِرك، كما عمل أبناء الكويت قديمًا حُفَرًا في الأحياء السكنية والسِّكَك وبين البيوت؛ لتتجمعَ فيها مياه الأمطار، ويُسْتَفادَ منها فترة من الزمن.

٢. حفْر الآبار:

حفَر أبناء الكويت الكثير من الآبار في مناطقَ متعددة لتوفير حاجة الناس من الشرب وسقاية الدواب والطيور، والزراعة في بعض المناطق الزراعية كقرى الجهراء والفنطاس والشعيبة وغيرها من المناطق القروية والزراعية(٥).

٣. إقامة سدود:

عمل أبناء الكويت بعضَ السدود لحجز مياه الأمطار عن وصولها إلى البحر؛ مثل سد الشعب وسد السالمية.

٤. جلب المياه العذبة من شط العرب:

استخدمت الكويت هذه الوسيلة منذ فترة طويلة عبر تاريخ الكويت، فقد ذكر القنصل الهولندي الذي زار الكويت عام ١٨٧٠م أنّ سكان الكويت يحصلون على الماء العذب من البصرة(٦).

(٥) المياه الجوفية في الكويت قديمًا، مطلق فهد الجافور.
(٦) كتاب (B.slot) نشأة الكويت.

لكن هذه الوسيلة انقطعت والسببُ غير معروف، واكتُفِي بتجميع مياه الأمطار والسدود وحفر الآبار، إلا أن نزول كميات قليلة جدًّا من الأمطار عام ١٩٠٧م، وعدم امتلاء الحفر والبرك المخصصة لتجميع المياه دعا السيد محمد اليعقوب[٧] للتوجه بسفينته الخشبية إلى العراق لجلب المياه العذبة.

وبعد نجاحه في هذه المهمة، تشجَّع أبناء الكويت للمضي قُدُمًا لاستخدام هذه الوسيلة السهلة لجلب المياه العذبة من شط العرب لأبناء الكويت، وأسس أبناء الكويت سوقًا لبيع الماء وشرائه، واشتغل عدد من أبناء الكويت بهذه المهنة، سواء في جلب الماء من شط العرب أو بيعه أو شرائه، أو العمل في نقله وإيصاله للبيوت والمساجد والدواوين، كمهنة احترفها عدد من أبناء الكويت، أُطلق عليهم اسم «الكنادرة»، إذ تُنْقَلُ المياه على الأقدام أو بواسطة عربات أو عبر الدواب.

وفي عام ١٩٣٩م أُسِّسَتْ شركة ماء الكويت[٨] لنقله وبيعه للمواطنين، وقد أنشَأت الشركة خزانات كبيرة على ساحل البحر لتجميع المياه فيها وبيعها.

سوق الماء:

حرص أبناء الكويت على بناء أسواق لهم وتأسيسها عبر تاريخ الكويت، ومن الأسواق التي أَسَّسوها سوقُ الماء، إذ تُجْلَبُ المياه للسوق من آبار الشامية أو من المياه العذبة التي يأتي بها أبناء الكويت عبر السفن الخشبية من شط العرب في العراق، وتقع هذه السوق في الجهة الأمامية للكشك الشرقي الذي كان مقرًّا لجلوس حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح([٩])، وذلك في الناحية الشمالية الشرقية من ساحة الصّرافين، وقُرب مدخل سوق ابن دعيج، وكان بجانبه سبيل للماء التابع للمرحوم عبد العزيز الدعيج.

(٧) النشاطات البحرية القديمة في الكويت، د. يعقوب الحجي، ص٢٣٤.
(٨) البحث عن المياه في الكويت قبل اكتشاف النفط، ص١٥، والمياه والسكان في الكويت، فاطمة عبد الرزاق، ص٢٠.
(٩) سور الديرة، الجزء الرابع، د. عادل محمد العبد المغني، ص٧٧، ٢٠٠١، أسواق الكويت القديمة، ص٢٠٤، محمد عبد الهادي جمال، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١م.

سوق ابن دعيج:

أُطْلِقَ اسمُ سوقِ ابن دعيج أو حي أو سكة ابن دعيج على سوق الماء نسبة إلى سبيل ابن دعيج، وأصبح فيما بعد من أكبر أسواق الكويت نشاطًا وازدحامًا.

انتهاء مشكلة قلة المياه العذبة بتحليتها:

حاول الشيخ مبارك الصباح حاكمُ الكويت السابعُ تحليةَ مياه البحر المالح عندما اشترى ماكينة تحلية المياه عام ١٩١٤م، لكن وفاته عام ١٩١٥م حالت دون تنفيذها، ثم حاول الشيخ سالم المبارك حاكم الكويت التاسعُ مجدّدًا تطبيق الفكرة، لكن صعوبات فنية وتكلفة تحلية المياه العالية حالت أيضًا دون التنفيذ، وقد اضطُرّ الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشرُ إلى بيعها ونقلها إلى عدن.

لكن أبناء الكويت استمروا في نقل الماء العذب من شط العرب بكميات وافرة سدّت حاجة الكثير من الأهالي، كما أن حفر الآبار والبرك ساعد على توفير المياه العذبة لاستخداماتها المطلوبة في الشرب والطبخ والوضوء، وغيرها من الاستعمالات الضرورية والمهمة.

وكانت محاولات عديدة منذ مطلع الأربعينيّات في الكويت للبحث عن المياه الأرضية العذبة واستخراجها من خلال شركة نفط الكويت؛ فقد حُفِرَ العديدُ من الآبار لاستخدامات الشركة ونُقِل بعضٌ منها للمواطنين. وفي عام ١٩٥١م أنشَأت شركة نفط الكويت محطة صغيرة لتحلية المياه، ونُقِلَت المياه العذبة إلى مدن الكويت عبر أنابيب، كما حُفِرَ أول بئر ارتوازي وبُنِيَتْ محطة تقطير وأُوصِلَت المياه العذبة إلى بيوت المواطنين؛ لتنتهي مشكلة توفير المياه العذبة في دولة الكويت، بفضل الله عز وجل وكرمه؛ مما دعا أبناء الكويت بعد ذلك إلى السعي لتوفير المياه العذبة للكثير من الدول المحتاجة إليها، من خلال مؤسساتها الرسمية وجمعياتها الخيرية؛ تعبيرًا

عن شكرهم للمولى عز وجل الذي يسّر لهم الحصول على الماء العذب بكميات كافية.

جهود أبناء الكويت التطوعية لتوفير المياه العذبة:

حرص أبناء الكويت عبر تاريخها على توفير مياه الشرب للسكان؛ وذلك من خلال عدة طرائق استخدموها، رغبةً في الأجر والثواب. ولّما كان لأبناء الكويت حرص على توفير كل ما يحتاج إليه المجتمع؛ فقد حرصوا على توفير المياه العذبة للشرب، وذلك من خلال:

١. حفر آبار:

ساهم أبناء الكويت في حفر آبار مياه في أغلب مناطق الكويت وقُراها[١٠].

٢. عمل حُفَر في الأحياء السكنية لجمع مياه الأمطار:

وذلك بجهود تطوعية من أبناء الكويت؛ إذ عُمِلَتْ حُفر لجمْع مياه الأمطار والاستفادة منها[١١].

٣. عمل بِرك في المنازل والمساجد لجمع مياه الأمطار:

تطوع عدد من أبناء الكويت بحفر بِرك في المنازل والمساجد لجمع مياه الأمطار وتوزيعها على المحتاجين.

٤. توفير أسبلة المياه في الأحياء والطرق والدواوين:

ساهم عدد من أبناء الكويت بتوفير المياه من خلال وضع (زير) ماء سبيل في الأحياء والطرق والأسواق والدواوين والمساجد[١٢]. وكان عدد من أبناء الكويت

(١٠) مطلق فهاد الجافور، المياه الجوفية في الكويت قديمًا: أماكنها ومواقعها، ١٤٢٣هـ، ٢٠١١م، ط١، مطبعة الفيصل، الكويت.
(١١) كويت الماضي، سليمان المخيزيم، ص١٠١، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت.
(١٢) سقيا الماء وجهود أبناء الكويت التطوعية قديمًا وحديثًا، مرجع سابق، ص٦٤.

الميسورين يُكلِّفون رجالًا يحملون الماء على ظهورهم من خلال (القِرَب)، وبأيديهم طاسات نحاسية يمرّون بها في الأحياء والطرق والأسواق لتوزيع الماء مجانًا على الناس، ويُعرف باسم ماء سبيل.

٥. شراء آبار مياه وتسبيلها:

تطوع عدد من أبناء الكويت بشراء آبار مياه وتسبيل مياهها للأهالي رغبة في الأجر والثواب.

٦. جلب المياه العذبة من شط العرب وتوزيعها بالمجّان:

عرفت الكويت جلب المياه العذبة من شط العرب من خلال السفن الخشبية. ولحرص أبناء الكويت على عمل الخير؛ ساهموا في إحضار مياه عذبة وتوزيعها بالمجان على البيوت والأسواق والمساجد والأماكن العامة[١٣]، بل إن عددًا من المحسنين قاموا بوقفٍ خيري للسفن الخشبية لتُحْضِرَ المياه العذبة وتوزّعَها بالمجان.

٧. تبرع عمّالِ بيع الماء ونقله، وتجّار بيع الماء، بسقي الماء كمسؤولية اجتماعية:

ساهم أبناء الكويت في تقديم خدماتهم المجتمعية من خلال أعمالهم ومشاريعهم التجارية، وممن ساهم في ذلك عُمّال نقل الماء وتجّارُ بيع الماء الذين كانوا يساهمون في التبرع لتوزيع الماء على المحتاجين.

٨. التبرع بالأوقاف والأثلاث والوصايا الخيرية لسقاية الماء:

ساهم أبناء الكويت، من خلال حرصهم على التبرع بالأوقاف والأثلاث والوصايا الخيرية، في توفير المياه العذبة للشرب؛ فقد تبرع عدد من أبناء الكويت بأوقاف وأثلاث خيرية يُصرف رَيْعها على تسبيل المياه وتوفيرها للمحتاجين[١٤].

(١٣) المرجع السابق، ص٨٤.
(١٤) المرجع السابق، ص١٠٠.

عبد العزيز محمد الدعيج نموذج متميز لسقاية الماء في الكويت:

مِنْ أبرز مَنْ ساهم من أبناء الكويت في سقاية الماء قديمًا المحسن عبد العزيز محمد الدعيج ـ رحمه الله ـ الذي بذل جهودًا كبيرة في سقاية الماء، في وقت كانت فيه حاجة الناس إلى الماء ماسّةً وضرورية، ولعل وثيقة هذا البحث تؤكِّد حرصَه على توفير الماء لأهل الكويت.

السيرة الذاتية للواقف المحسن عبد العزيز محمد الدعيج:

وُلد عام ١٢٥٦هـ، الموافق ١٨٤٠م[١٥]، وحفظ القرآن الكريم، وتعلّم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، ودرس الفقه، وكان تقيًّا ورِعًا، اشتغل بالتجارة فأصبحت له تجارة واسعة، ونمت تجارته، وكان محبًّا لعمل الخير، ولا يردّ سائلًا، وكان يقول: إن المال مال الله، وربُّ العبادِ جعلني عليه وكيلًا، وكان يحرص على المال الحلال، ويبتعد عن المال الحرام والربا.

وكان واصلًا لرحمه، وبارًّا بأهله وأقاربه، وكان مُصلحًا بين الناس، كما حرص ـ رحمه الله ـ على خدمة وطنه بكل ما يستطيع. ولمّا شعر بحاجة الناس إلى الماء العذب، سعى إلى توفيره لهم، مجتهدًا في ذلك طوال حياته. وحرص على أن يستمر سقيُه للماء بعد وفاته، بتبرُّعه بوصية وقف خيريّ؛ يُصْرَفُ رَيْعُه على سقاية الماء.

تُوفّي ـ رحمه الله ـ في عام ١٣٥٥هـ، الموافق ١٩٣٦م.

جهود المحسن عبد العزيز محمد الدعيج في سقاية الماء:

حرص المحسن عبد العزيز الدعيج على سقاية الماء في دولة الكويت منذ زمن بعيد؛ فقد بدأ عملُه الخيري في سقاية الماء منذ عام ١٨٥٢م وعمره إثنا عشر عاماً[١٦] حينما وضع

(١٥) محسنون من بلدي، بيت الزكاة، ج٢، ص١٠٩، ط٢، ٢٠٠١م.
(١٦) المرجع السابق، ص١١١.

جرّة ماء أمام بيته، وكان يساهم أيضاً في توزيع الماء العذب من خلال البِركة التي في بيته، وكان يفتح الباب للسائلين لمن يرغب في التزوّد بالماء. ولما رأى حاجة الناس الماسَّة إلى الماء، وَضَعَ فخّارين كبيرين أمام بيته وملأَهما بالماء؛ ليكونا سبيلًا للمارّين والمحتاجين إلى الماء في عام ١٨٧٦م، ومع ازدياد حاجة أبناء الكويت إلى الماء، حَفَر حفرتين كبيرتين في سكّة ابن دعيج، تملآن ما يقارب من ٥٠,٠٠٠ جالون أمام بيته. واشترى آبارَ مياه في منطقة الشامية، واشترى أيضًا ٤٠ بعيرًا لحَمْل المياه العذبة من الآبار بواسطة عدة رجال يقومون بهذه المهمة يوميًّا بعد صلاة الفجر لملْئِهما بالمياه في الحفرتين. وازدحم الناس لأخذ المياه؛ مما اضطُرَّه إلى تخصيص وقت المساء للنساء لأخذ المياه عندما رأى ازدحام الناس صباحًا وعدم قدرة النساء على أخْذ المياه لكثرة الناس؛ للتخفيف عليهنّ من شدة الزحام وشدة حرارة الشمس في الظهيرة. وكان هذا العمل الخيري الجليلُ مثارَ إعجابِ أهل الكويت حُكّامًا ومحكومينَ وثنائِهم على عبد العزيز الدعيج. وحينما كان يجلس حاكم الكويت الشيخ سالم المبارك في كشك مبارك بعد صلاة الفجر، ويرى سوادًا بعيدًا ويسمعُ صوتًا قادمًا من بوّابة الشامية، يسأل عن ذلك؛ فيقال له: هذه إبل عبد العزيز الدعيج قادمة من آبار الشامية بالمياه لسقاية المحتاجين؛ فكان الشيخ سالم المبارك يُثني على هذا العمل، ويدعو لعبد العزيز الدعيج بالخير، ويُثني عليه ثناءً عاطرًا. واستمر عبد العزيز الدعيج بهذا العمل المبارك في سقاية أهل الكويت وتوفير الماء العذب[١٧] في وقت قلّ فيه الماء وصَعُب توفيره. وأراد عبد العزيز الدعيج أن يستمر هذا العمل بسداد حاجة الناس من الماء، فأوصى بوصية وقْف خيري لعدّة عقارات يملكها؛ ليُصْرَفَ رَيْعها على سقاية الماء. واستمر هذا العمل الخيري بنيّته المباركة إلى يومنا هذا. ونسأل الله تعالى أن يجزيَه خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حفر ماءً لم يشرب منه كبدٌ حرّى من جن ولا إنس ولا سبع ولا طائر إلّا آجره الله يوم القيامة)[١٨].

(١٧) المرجع السابق، ج٢، ص١١٣.
(١٨) أخرجه المنذري.

وقال صلى الله عليه وسلم: (سبعٌ يجري للعبد أجرهنّ وهو في قبره بعد موته: مَنْ علَّم عِلْمًا، أو أجرى نهرًا، أو حَفَر بئرًا، أو غرس نخلًا، أو بنى مسجدًا، أو ورَّث مصحفًا، أو ترك ولدًا يستغفر له بعد موته)[١٩].

وصية وقف عبد العزيز الدعيج في سقاية الماء:

حرص عبد العزيز الدعيج - رحمه الله - على سقاية الماء طوال حياته، ورغب في أن يستمر هذا العمل بعد وفاته؛ فتَبَرَّعَ بوقف خيري في وصيةٍ كتَبَها من خلال قاضي الكويت الشيخ عبد الله الخلف الدحيان، وأَشْهدَ عليها عدة شهود، ونُفِّذَتْ هذه الوصية بعد وفاته عام ١٩٣٦م، إذ كانت نظارة هذه الوصية والإشراف عليها على ذرّيته من خلال ابنه صالح ومِن بعده ابنه عبد الرحمن عبد العزيز الدعيج، الذي نقَل مسؤوليةَ هذه الوصية والإشرافَ عليها إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عام [٢٠]١٩٦٦م، وانتقلت بعدها إلى الأمانة العامة للأوقاف عند تأسيسها عام ١٩٩٢م، ولا تزال بإشرافها ونظارتها وإدارتها حتى يومنا هذا، بتعاونٍ مع عائلة الدعيج.

وكانت الوصيةُ عبارةً عن عقارات متعددة جعَل بعضَها لسقاية الماء، وبعضَها الآخر للصرف على ترميمها ورعايتها ولمن يقوم على الإشراف عليها من ذريته. وقد أَشْرَفَ ابنُه صالح عبد الرحمن على هذه العقارات الوقفية، ثم انتقلت لابنه عبد الرحمن عبد العزيز الدعيج الّذي جمَعَها في عقار واحد وسَلَّمَه وزارةَ الأوقاف؛ لتُشْرِفَ عليه وتصرف رَيْعه على سقاية الماء.

نوع التبرع: وصية على أوقاف خيرية لسقاية الماء، تُنَفَّذُ بعد الوفاة، وهي تسعةُ بيوت، جعل ستّةً منها على سقاية الماء، وثلاثةَ بيوت على عمارة البيوت، وما فَضَلَ فللناظر على السقاية وتسبيل الماء فيها للشرب وعمارة البيوت، وثلاث دكاكين يُصرف ريعها على السقاية وتسبيل المياه.

(١٩) صحيح الترغيب والترهيب، ٩٦٢، ص٥٦٧.
(٢٠)وثيقة لدى عائلة الدعيج بعنوان: (قصة عطاء .. سبيل ابن دعيج)، مقابلة تلفزيونية مع السيد عبد الرحمن عبد العزيز محمد الدعيج - قناة الشاهد.

تاريخ الوصية: ١٠ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ الموافق عام ١٩١٩م.

القاضي: الشيخ العلّامة عبد الله الخلف الدّحيّان.

الشهود على الوقف والوصية:

١ـ الشيخ أحمد الجابر الصباح.

٢ـ الشيخ عبد الله الجابر الصباح.

٣ـ هلال فجحان المطيري.

٤ـ شملان بن علي آل سيف الرومي.

٥ـ حمد الخالد الخضير.

٦ـ يوسف البدر.

النظارة على الوصية:

كانت النظارة على عقارات سقاية الماء بيد ابنه صالح ثم عبد الرحمن، وقد حولها لإشراف الدولة من خلال وزارة الأوقاف، ثم تحولت إلى الأمانة العامة للأوقاف.

إنجازات وصية وقف سبيل عبد العزيز الدعيج رحمه الله

كان ماء سبيل عبد العزيز الدعيج في بداية أمره عبارةً عن فخّارين كبيرين يُوضع فيهما الماء لسقاية الناس، ثم أُزيلا عام ١٩٦٣م، وَوُضِعَ مكانَهُما برّادات ماء سبيل على نفقة الوقف، ثم عُمِلَ تصميمٌ جميل فيه برّادات ماء سبيل لتخليد ذكر المحسن عبد العزيز الدعيج وسقايته الماء، كما عُمِلَ برّادات ماء في مواقعَ عديدة، منها ماء السبيل مقابل بيت التمويل الكويتي - المبنى الرئيس، وآخر في شارع الخليج العربي مقابل أبراج الكويت، كما عُمِلَ أكثر من ٢٠٠ مشروع ماء سبيل داخل الكويت؛ وذلك من خلال تركيب برّادات ماء السبيل في الطرق العامة والمؤسسات الحكومية

والمدارس والمراكز الصحية، كما وُزِّعَتْ قناني الماء البارد على مرتادي الطرق العامة والمؤسسات والوزارات، ولا يزال هذا الوقف الخيري ممتدًّا لسقاية الماء بإشراف الأمانة العامة للأوقاف، فجزى الله المحسنَ عبد العزيز محمد الدعيج على سقاية الماء منذ ذلك الزمن البعيد الذي كان الناسُ فيه بأمسّ الحاجة إليه، ولا يزال أثره ممتدًّا ونفعُه باقيًا إلى يومنا هذا.

● فرع سبيل ماء عبدالعزيز الدعيج في شارع الخليج العربي أمام أبراج الكويت

● فرع سبيل ماء الدعيج في شارع عبدالله المبارك بمدينة الكويت

● سبيل ابن دعيج في سوق الكويت

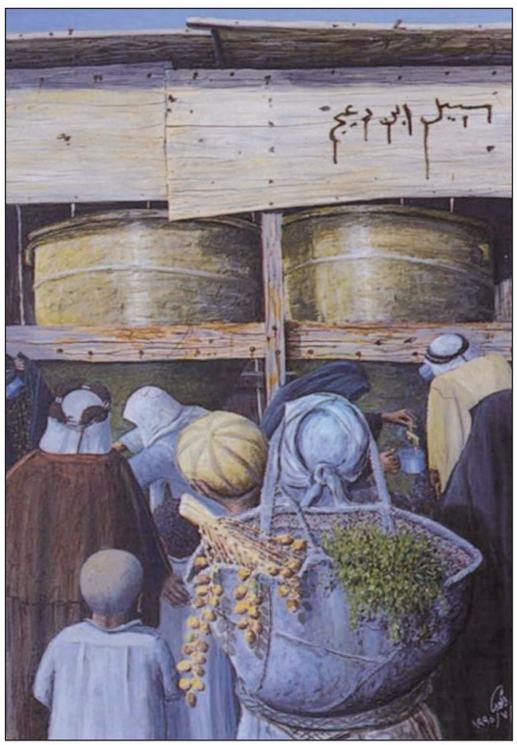

● سبيل ابن دعيج في سوق الكويت

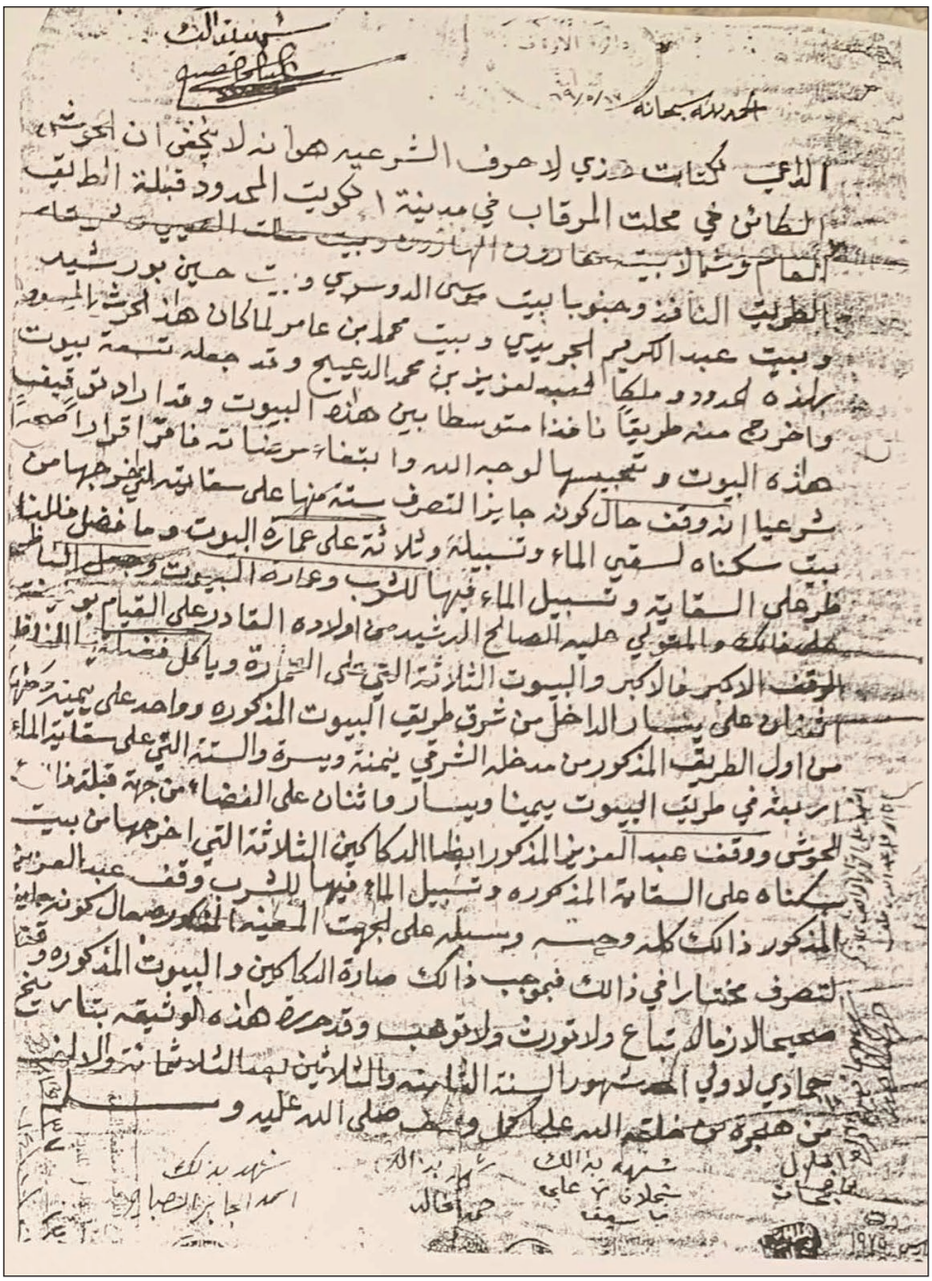

● وثيقة وصية الوقف الخيري للمحسن عبد العزيز محمد الدعيج رحمه الله

نص الوثيقة:

الحمد لله سبحانه

الداعي لكتابة هذه الأحرف الشرعية هو أنه لا يخفى أن الحوش الكائن في محلة المرقاب في مدينة الكويت المحدد قبلة الطريق العام، وشمالًا بيت هارون الهارون وبيت مطلق العصيمي يحدها الطريق النافذ، وجنوبًا بيت موسى الدوسري وبيت حسين بورشيد وبيت عبد الكريم الجريدي وبيت محمد بن عامر، لما كان هذا الحوش المبيَّنة معالمه وحدوده، ملكًا لعبد العزيز بن محمد الدعيج، وقد جعله تسعة بيوت وأخرج منه طريقًا نافذًا متوسطًا بين هذه البيوت، وقد أراد توقيف هذه البيوت وتحبيسها لوجه الله وابتغاء مرضاته، فأقرَّ إقرارًا صحيحًا شرعيًّا أنه أوقف، حال كونه جايز التصرف، ستةً منها على سقايته التي أخرجها من بيت سكناه لسقي الماء وتسبيله، وثلاثة على عمارة البيوت، وما فضَل فللناظر على السقاية وتسبيل الماء فيها للشرب وعمارة البيوت، وجعل الناظر على ذلك والمتولي عليه الصالح الرشيد من أولاده، القادر على القيام بوظيفة الوقف، الأكبر فالأكبر، والبيوت الثلاثة التي على العمارة، ويأكل الناظر اثنان على يسار الداخل من شرق طريق البيوت المذكورة وواحد على يمينه، وكلها من أول الطريق المذكور من مدخله الشرقي يمنة ويسرة، والستة التي على السقاية الماء أربعة في طريق البيوت النافذ يمينًا ويسارًا، واثنان على الفضاء من جهة قبلة بذات الحوش، ووقف عبد العزيز المذكور أيضًا الدكاكين الثلاثة التي أخرجها من بيت سكناه على السقاية المذكورة وتسبيل الماء فيها للشرب، وقف عبد العزيز المذكور ذلك كله وحبسه وسبله على الجهة المعينة المذكورة حال كونه جائز التصرف مختارًا في ذلك، فبموجب ذلك صارت الدكاكين والبيوت المذكورة وقفًا صحيحًا لازمًا لا تُباع ولا تورث ولا توهب، وقد حررت هذه الوثيقة بتاريخ ١٠ جمادى الأولى أحد شهور السنة الثامنة

والثلاثين بعد الثلاثمئة والألف من هجرة مَن خلقه الله على أكمل وجه صلى الله عليه وسلم[٢١].

- عبد الله بن خلف

(قاضي الكويت)

- شهد بذلك

أحمد الجابر الصباح

(حاكم الكويت)

- شهد بذلك

عبد الله الجابر الصباح

(رئيس العدل والمعارف)

- شهد بذلك

حمد الخالد

- شهد بذلك

شملان بن علي آل سيف

- شهد بذلك

هلال بن فجحان

- شهد بذلك

يوسف البدر

سجلت في وزارة الأوقاف

بعد إنشائها وختم الوزارة في أعلى الوصية

(٢١) موقع تاريخ الكويت.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث أرجو من الله عز وجل أن يجعل هذا العمل الجليل بهذا الوقف الخيري للمحسن المرحوم عبد العزيز محمد الدعيج في ميزان حسناته، مؤكِّدًا أهميةَ الأوقاف الخيرية في سد احتياجات المجتمع، والشراكة المجتمعية مع مؤسسات الدولة لتقديم أفضل الخدمات للمساهمة في تنمية المجتمع، وهي دعوة إلى تأسيس العديد من الأوقاف الخيرية؛ لتساهم في سد الاحتياجات وتحسين الخدمات من خلال رجال الأعمال والشركات والبنوك وعموم أفراد المجتمع.

المراجع:

١ـ موقع تاريخ الكويت للباحث أحمد العدواني.

٢ـ مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مقابلة مع السيد عبد الرحمن عبد العزيز محمد الدعيج ابن المتبرع، بعنوان سبيل ابن دعيج .. أول سبيل ماء بالكويت.

٣ـ مجلة تراثنا، مقال للدكتور محمد الشيباني بعنوان: سوق بن دعيج شُعلة تجارية أَثْرَت الاقتصاد الكويتي قديمًا.

٤ـ مقابلة تلفزيونية مع السيد عبد الرحمن عبد العزيز محمد الدعيج في قناة الشاهد.

٥ـ كويت الماضي، سليمان المخيزيم، مطبعة وزارة الإعلام.

٦ـ المياه الجوفية في الكويت قديمًا: أماكنها ومواقعها، مطلق فهد الجافور، مطبعة الفيصل، ط١.

٧ـ سقيا الماء وجهود أبناء الكويت التطوعية قديمًا وحديثًا، د.خالد الشطي، مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني – فنار، ط١، ٢٠١٩م.

٨ـ سور الديرة، د. عادل محمد العبد المغني.

٩ـ معالم الكويت، الجزء الخامس، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

١٠ـ محسنون مِن بلدي، بيت الزكاة، ٢٠٠١م.

١١ـ التراث الكويتي في لوحات أيوب حسين الأيوب، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

١٢ـ النشاطات البحرية القديمة في الكويت، د. يعقوب الحجي، ص٢٣٤.

١٣ـ البحث عن المياه في الكويت قبل اكتشاف النفط، ص١٥، والمياه والسكان في الكويت، فاطمة عبد الرزاق، ص٢٠.

١٤ـ كتاب (B.slot) نشأة الكويت.

١٥ـ وثيقة لدى عائلة الدعيج بعنوان: (قصة عطاء سبيل ابن دعيج)، زوّدني بها مشكورًا الدكتور المهندس جمال الدعيج.

وقفة مع مُسَوَّدة مجلس ١٩٢١م

أ. خالد طعمة الشمري
مؤرِّخ كويتيّ

نتناول في هذه القراءة وثيقة مهمة هي عبارة عن مُسَوَّدة توثق وتبين لنا مدى عمق العلاقة بين الحاكم والمحكوم في التعاون على بناء هذا الوطن؛ ألا وهي المُسَوَّدة الخاصة لما انتهى إليه أعضاء مجلس الشورى في عام ١٩٢١م، والتي تُعَدّ من ضمن مجموعة خاصة من سجلات مكتب الهند تحمل الرقْم (IOR/R/15/5/180)، وسوف نأتي على بيان تفاصيلها ومقارنتها بالأصل المتواتر في المصادر التاريخية الكويتية التي وثقت هذا الحدث المهم، وتتكون من صفحتين (كما سيأتي).

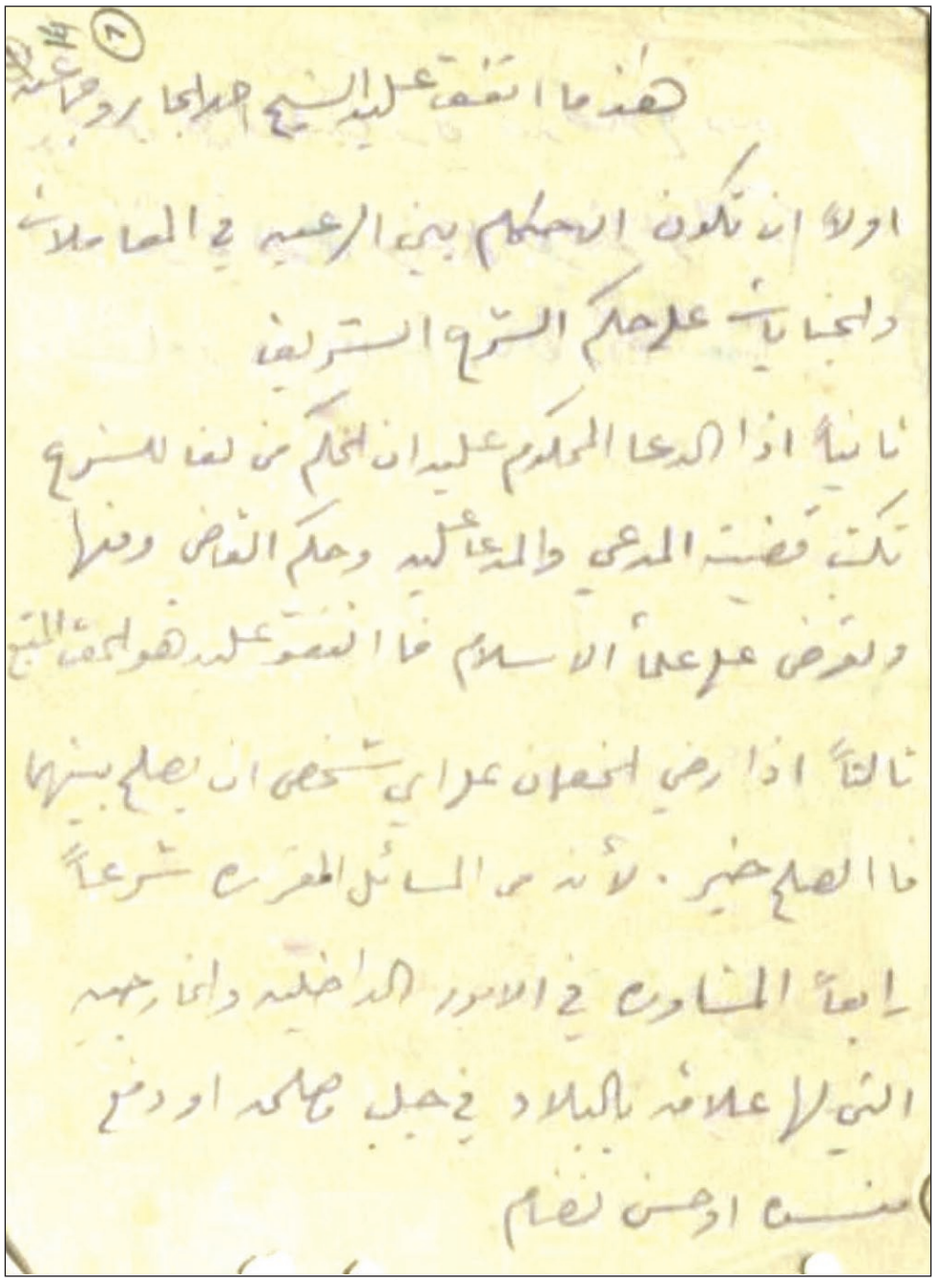

● الصفحة الأولى من المُسَوَّدة

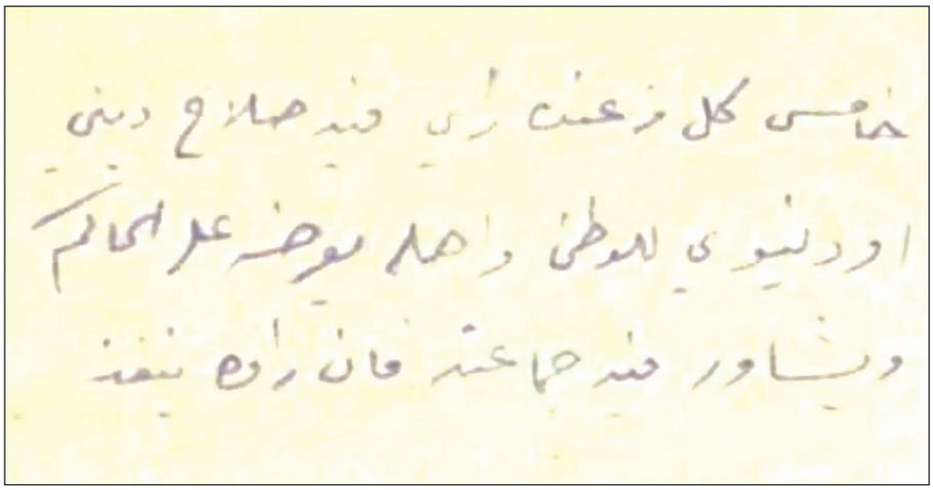

● الصفحة الثّانية من المُسَوّدة

مقدمات لمرحلة ما قبل المُسَوَّدة:

بعد أن تُوُفّي أمير الكويت الراحل الشيخ سالم مبارك الصباح – رحمه الله – اجتمع أعيان الكويت إلى الأسرة الحاكمة، وأوضحوا لهم قرارهم بشأن المشاركة في إدارة شؤون البلاد بشكل آخر غير الشكل القديم. وقد تمخّض عن هذا الاجتماع إصدار وثيقة تاريخية قدمها كل من:

«ناصر يوسف البدر، وحمد عبد الله الصقر، وإبراهيم بن مضف، وأحمد الحميضي، وأحمد الفهد الخالد، وعثمان الراشد، وخالد المخلد، ومحمد شملان، ومحمد الزاحم، وعبد الرحمن محمد البحر، ومبارك الساير، وسلطان البراهيم[1] الكليب، وعبد الله الصميط، وفهد العبد اللطيف الفوزان، وعبد المحسن الصبيح، وفلاح الخرافي، وعلي بن إبراهيم الكليب، ويوسف بن عيسى القناعي، وعبد اللطيف الحمد، ويوسف الرشيد، وحمد الصميط، وسعود بن مشحن الرشيدي، وعبيدان المحمد، ومحمد بن إبراهيم القلاف».

١ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.

وفيما يأتي نصُّ هذه الوثيقة:

((بسم الله، نحن ـ الواضعون أسمائنا[٢] بذيل هذه الورقة – قد اتّفقنا واتحّدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البنود الآتية:

أولًا: إصلاح (بيت الصباح)؛ كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم.

ثانيًا: إن المرشحين لهذا هم: الشيخ أحمد الجابر، والشيخ حمد المبارك، والشيخ عبد الله السالم.

ثالثًا: إن ارتضى[٣] (عائلة الصباح) على تعين[٤] واحد من الثلاثة، فبها ونعمت. وإن فوضوا الأمر للأهالي، عيّناه. وإن أرادت الحكومة تعين[٥] واحد منهم، رضينا به.

رابعًا: المعين لهذا الأمر يكون بصفة رئيس مجلس شورى.

خامسًا: يُنْتَخَب من (آل صباح) والأهالي (عدداً معلوماً[٦])؛ لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف.

٢ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
٣ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
٤ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
٥ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
٦ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.

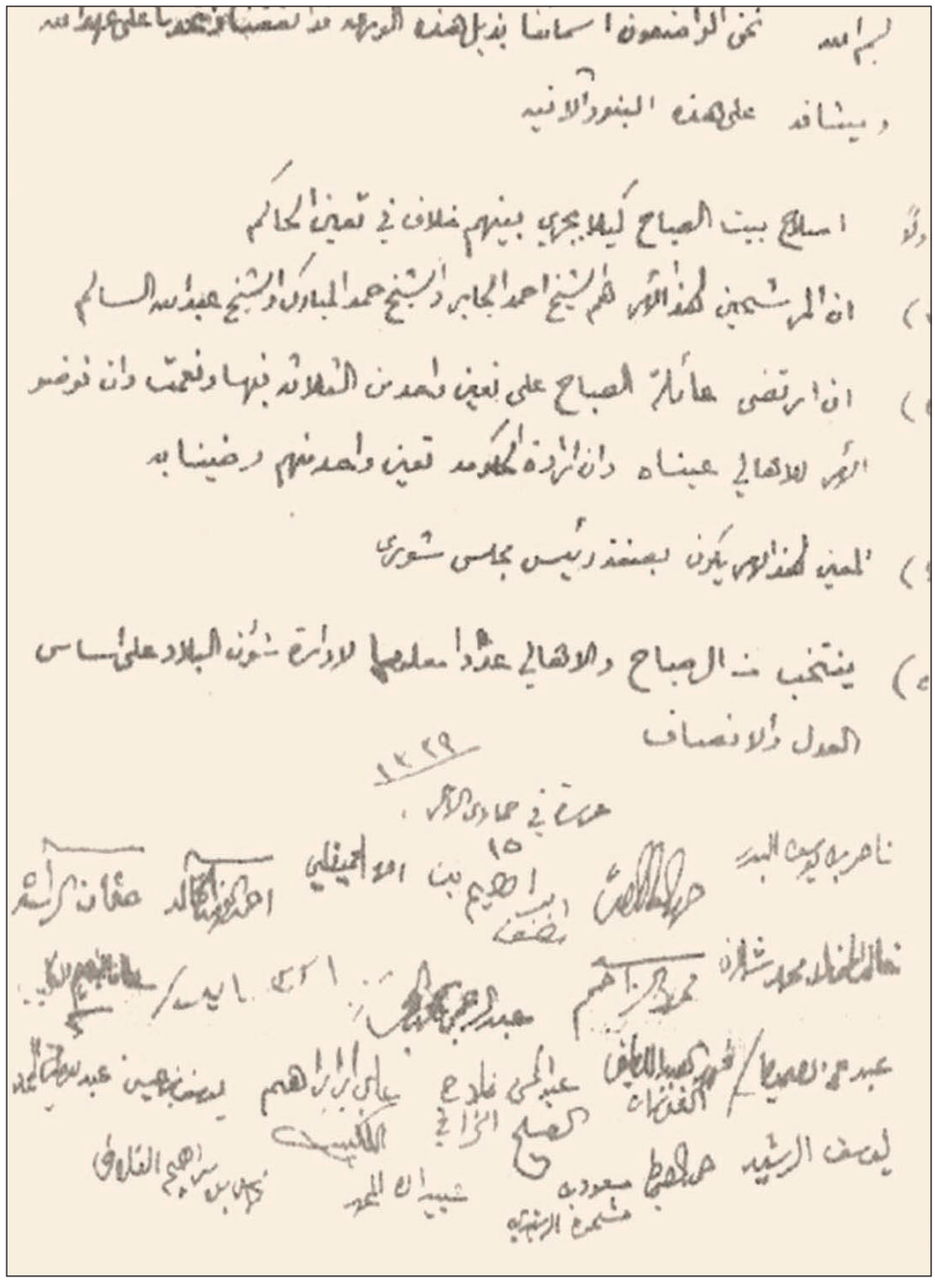

● الوثيقة التي رُفِعت باسم الموقعين، وقد نُشِرَتْ في كتاب: (الثقافة في الكويت: بواكير واتّجاهات) للدكتور خليفة الوقيان

تشكيل مجلس الشورى:

بعد الترشيح، اختارت الأسرة الحاكمة الشيخَ أحمد الجابر الصباح ليكون حاكمًا، واتَّفق كل من الأسرة الحاكمة والأعيان في أبريل من العام ١٩٢١م على إنشاء أول مجلس استشاري في الكويت يعين الحاكم على إدارة شؤون البلاد، وسُمّي مجلس الشورى، ويتكون المجلس من رئيس هو: حمد عبد الله الصقر، ونائبه الشيخ يوسف بن عيسى القناعي.

وأما بقية الأعضاء، فهم: هلال فجحان المطيري، وعبد العزيز أحمد الرشيد، أحمد الفهد الخالد الخضير الخالد، عبد الرحمن خلف النقيب، خليفة بن شاهين الغانم، شملان بن علي السيف الرومي، وإبراهيم المضف، مرزوق الداود البدر، أحمد الصالح الحميضي، ومشعان الخضير الخالد.

ونلاحظ هنا أن المجلس خلا من أفراد من الأسرة الحاكمة؛ مما يؤكِّد عدمَ التزامِ الفقرةِ الخامسة من الميثاق؛ كما أكّدت المراجع التاريخية عدمَ وجود الانتخاب الوارد في الفقرة الخامسة، فقد جاؤُوا عن طريق التعيين.

الوثيقة الدستورية والمُسَوَّدة محل الدراسة:

وجاء نص الوثيقة الدستورية الثانية التي اتَّفق عليها مجلس الشورى مع الشيخ أحمد الجابر الصباح كالآتي:

«هذا ما اتفق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر وجماعته.

أولًا: أن تكون جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات على حكم الشرع الشريف.

ثانيًا: إذا ادَّعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع، تكتب قضية المدعي والمدعى عليه، ويحكم القاضي فيها، وتُرفع إلى علماء الإسلام فيما اتَّفقوا عليه؛ فهو الحكم المتبع.

ثالثًا: إذا رضي الخصمان على أي شخص أن يصلح بينهما فالصلح خير؛ لأنه من المسائل المقررة شرعًا.

رابعًا: المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد؛ من جلب مصلحة أو دفْع مفسدة أو حُسن نظام.

خامسًا: كل من عنده رأي في صلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم يشاور فيه جماعته؛ فإن رَأَوه حسنًا يُنَفّذ»[٧].

ونأتي الآن على الوقوف أمام نصِّ المُسَوَّدة محلِّ الدراسة ومقارنتها مع ما نُشِر في الكتب التاريخية التي تطرَّقت إليها:

نصّ المُسَوَّدة:

«هذا ما اتفق عليه الشيخ أحمد الجابر وجماعته.

أولًا: أن تكون الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات على حكم الشرع الشريف.

ثانيًا: إذا الدعا[٨] المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع، تكتب قضية المدعي والمدعى عليه، وحكم[٩] القاضي ومنها[١٠]، وتعرض على علماء الإسلام؛ فاتفقوا عليه هو الحق المتَّبع.

ثالثًا: إذا رضي الخصمان على أي شخص أن يصلح بينهما فالصلح خير؛ لأنه من المسائل المقررة شرعًا.

---

٧ ـ للاستزادة انظر:
الشيخ عبد العزيز الرشيد. تاريخ الكويت. الطبعة الثالثة. ١٩٩٩م. دار قرطاس. الكويت. ص ٣٦٥.
عبد الله خالد الحاتم. من هنا بدأت الكويت. الطبعة الثانية. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م. الكويت. ص ٥٣.
٨ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
٩ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.
١٠ ـ هكذا ورد في النص الأصلي.

رابعًا: المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلاد في جلب مصلحة أو دفع مفسدة أو حسن نظام.

خامسًا: كل من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم، ويشاور فيه جماعته؛ فإن رَأَوه يُنَفَّذ» انتهى نص المُسَوَّدة.

الاختلافات بين المُسَوّدة والوثيقة:

تختلف المُسَوَّدة عن الوثيقة في النقاط الآتية:

أولًا: أتت خاليةً من الفِقْرة الأولى من كلمة حاكم الكويت.

ثانيًا: اختَلَف البندُ (أولًا) بعدم ذِكْر كلمة (جميع).

ثالثًا: اختلف شكل كتابة كلمة الدعا.

رابعًا: الصياغة أتت بالعامية أقربَ منها إلى الفصحى (وحكم القاضي ومنها وتعرض على علماء الإسلام فاتفقوا عليه هو الحق المتبع).

خامسًا: أتت الفقرة خامسًا خاليةً من كلمة (حسنًا) الواردة في الأصل.

الخلاصة:

يتضح من خلال العرض السابق عدم وجد اختلافات بين المُسَوَّدة وبين ما نُقل إلينا عبر الكتب التاريخية، وأن الاختلافات كانت صياغية، ولكن وجود مثل هذه المسودة دلالة على حرص القائمين عليها على توثيق العمل التشريعي والسياسي وسن تنظيمه في تلك الفترة. إن الأعمال التي قام بها المجلس المذكور تتمثل في اتفاق أعضائه على أن جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات تكون طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء؛ وفي هذا الأمر دلالة واضحة وجلية على حرص الكويتيين حكامًا ومحكومين على اتِّباع أحكام الشرع الحنيف، وهو أمر مستمر لديهم منذ تأسيس الكويت، وما كان التدوين إلا خطوة تهدف إلى توثيق مثل هذه العملية وحفظها على شكل مدوّن مكتوب.

تكونت لدى الكويتيين تجربة رائدة في العمل القانوني والسياسي؛ إذ عملوا بعد ذلك على تكوين مجالس عدة، مثل المجلس البلدي والمجلس التشريعي، وصولًا إلى مجلس الأمة الذي نشهده اليوم.

● أمير الكويت الرّاحل الشيخ أحمد الجابر الصباح رحمه الله (١٩٢١-١٩٥٠م)

● الشيخ عبدالله السالم الصباح أحد المذكورين في الوثيقة

● الشيخ حمد المبارك الصباح أحد المذكورين في الوثيقة

● السيد ناصر يوسف البدر أحد الموقعين على الوثيقة

● السيد محمد بن شملان الرومي أحد الموقعين على الوثيقة

● السيد عبدالرحمن محمد البحر أحد الموقعين على الوثيقة

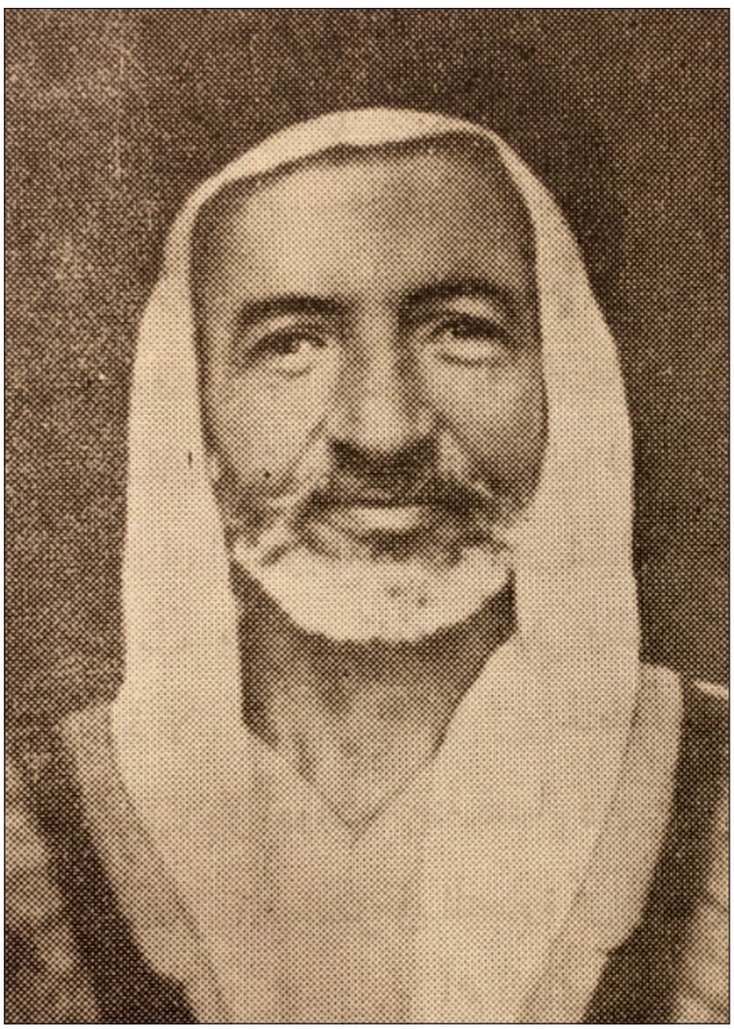

● السيد سلطان إبراهيم الكليب أحد الموقعين على الوثيقة

● السيد علي إبراهيم الكليب أحد الموقعين على الوثيقة

● السيد حمد عبدالله الصقر رئيس المجلس

● الشيخ يوسف بن عيسى القناعي نائب رئيس المجلس

● السيد هلال فجحان المطيري عضو المجلس

● السيد أحمد الصالح الحميضي عضو المجلس

● السيد مشعان خضير الخالد عضو المجلس

● السيد عبدالعزيز أحمد الرشيد عضو المجلس

● السيد أحمد الفهد الخالد عضو المجلس

● السيد عبدالرحمن خلف النقيب

● السيد خليفة شاهين الغانم عضو المجلس

● السيد شملان بن علي الرومي عضو المجلس

● السيد مرزوق داوود البدر عضو المجلس

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قـواعد النشر في حولية (وثـائق تـاريخية)
بـمركـز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

١ـ يرحب المركز بالبحوث التي تُركز على الوثائق التاريخية التي تتعلق بدولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.

٢ـ أن يشمل البحث عرض وثيقة تاريخية، والتعليق عليها بصورة بحثية.

٣ـ لا يقل عدد كلمات البحث عن (٢٥٠٠) كلمة.

٤ـ أن يقدم البحث إلى مدير المركز عبر البريد الإلكتروني الرسمي للمركز، وهو:
aftsu@ku.edu.kw

٥ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٦ـ يمنح الباحث مكافأة مالية قدرها (١٠٠) دينار كويتي.

٧ـ لا يحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر، وبالتنسيق مع إدارة المركز.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية